الأنباء
الأربعاء 23 سبتمبر 2026
شاهد الصفحة PDF

التنافسية السعودية.. إصلاحات تشريعية واقتصادية نوعية تعزز بيئة الأعمال وتجذب الاستثمارات العالمية

الاقتصاد السعودي يواصل النمو في 2026 مدعوماً بتوسع الأنشطة غير النفطية وتعافي القطاعات الإنتاجية

المعدل موسميا انخفاضا مدفوعا بشكل رئيسي بالمساهمة السلبية للأنشطة النفطية بمقدار 1,7 نقطة مئوية، في حين أسهمت الأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية بشكل إيجابي بلغ 0,1 نقطة مئوية لكل منهما. وأسهم صافي الضرائب على المنتجات بشكل طفيف يقارب 0,0 نقطة مئوية.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 3,1٪ في عام 2026، على أن يتسارع إلى 4,5٪ في عام 2027، في انعكاس لاستمرار التعافي الاقتصادي وتوسع الأنشطة غير النفطية.

في المقابل، يتبنى البنك الدولي نظرة أكثر تفاؤلا، متوقعا نموا بنسبة 4,3٪ في 2026 و4,4٪ في 2027، مدفوعا بزيادة الاستثمارات وتحسن بيئة الأعمال.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فتوقعت نموا عند 4٪ في 2026، قبل أن يتراجع نسبيا إلى 3,6٪ في 2027، في ظل تقديرات أكثر تحفظا بشأن وتيرة النمو العالمي.

وعلى الصعيد المحلي، تتوقع وزارة المالية السعودية، وفقا للميزانية العامة لعام 2025، أن يسجل الاقتصاد نموا بنسبة 4,6٪ في 2026، قبل أن يبلغ 3,7٪ في 2027.

وتعكس هذه التقديرات استمرار الزخم الاقتصادي مع توجه نحو نمو أكثر استدامة.

التنافسية السعودية

هذا، وقد وضعت رؤية السعودية 2030 الملامح التفصيلية للتحول الذي تسعى المملكة للوصول إليه في الجوانب الاقتصادية والتنموية، وتضمنت مستهدفاتها الوصول إلى أن تكون المملكة في مصاف الدول الأكثر تنافسية، ورسمت خريطة طريق لتحقيق هذا التحول من خلال بناء اقتصاد متنوع يسهم في تعزيز تنافسيتها العالمية، وتحويلها إلى مركز عالمي للتجارة والأعمال، يتميز ببيئة أعمال جاذبة للمستثمرين وأصحاب الأعمال.

وبدأت في عام 2016 رحلة العمل الدؤوب التي سابقت الزمن، وتضافرت فيها جهود الجهات الحكومية المختلفة، وتضمنت تصميم نموذج عمل ريادي يرتكز على الإنتاجية والاستدامة والشمولية والمرونة الاقتصادية، بعد الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في المؤشرات والتقارير العالمية، والاستفادة من بيوت الخبرة والمنظمات الدولية المعنية، مثل: المنتدى الاقتصادي العالمي، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولجنة القانون التجاري الدولي بالأمم المتحدة، بهدف الوصول إلى بيئة أكثر تنافسية، عبر العمل على دراسة المعوقات والتحديات وتحليلها، واقتراح الحلول والمبادرات والتوصيات ومتابعة تنفيذها، وفق أفضل الأساليب والممارسات العالمية.

تبنت المملكة ممثلة في المركز السعودي للتنافسية والأعمال مبادئ الحوكمة والتكيف المستمر مع أحدث المستجدات العالمية، لمواكبة أفضل المعايير في جميع مراحل العمل على تعزيز التنافسية الاقتصادية والتنموية، من خلال الرصد والتحليل المستمر للمؤشرات والتقارير الصادرة عن المنظمات العالمية المعتبرة، والعمل على الارتقاء بترتيب المملكة فيها، بالتعاون مع الجهات المعنية، حيث يتابع المركز السعودي للتنافسية والأعمال (5) تقارير ومؤشرات شمولية ترتبط بشكل مباشر بالتنافسية وتغطي عددا كبيرا من محاورها، ويسند متابعة (26) تقريرا ومؤشرا للجهات الحكومية حسب اختصاصها، لتحليلها، واقتراح التوصيات المتعلقة بها، ومتابعة تنفيذها، وفق المجالات والقطاعات التي تغطيها تلك التقارير.

أبرز الإصلاحات والمبادرات المنجزة

بعد دراسة وتحليل التقارير والمؤشرات الدولية، والتحديات الواردة من القطاعين العام والخاص، اقترح المركز السعودي للتنافسية والأعمال الإصلاحات والمبادرات الهادفة لمعالجة التحديات وتعزيز البيئة التنافسية في المملكة، وعمل على تلك الإصلاحات والمبادرات من خلال إسنادها للجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص وتحفيزه للمشاركة في التنمية الاقتصادية «تيسير»، أو إسنادها للجهات الحكومية بشكل مباشر مع المتابعة وتقديم الدعم اللازم لتنفيذها.

ووصلت الإصلاحات والمبادرات الاقتصادية والتنموية التي عملت عليها المملكة من خلال المركز وشركائه في المنظومة الحكومية خلال عشر سنوات إلى نحو 1000 إصلاح ومبادرة متعلقة بالجوانب التشريعية والإجرائية والتقنية، في 16 قطاعا من القطاعات ذات الأولوية.

وشملت الإصلاحات والمبادرات تعزيز البيئة التشريعية، من خلال إصدار 1200 نظام ولائحة، أبرزها: نظام الشركات، ونظام الإفلاس، ونظام المحاكم التجارية ولائحته التنفيذية، ونظاما السجل التجاري والأسماء التجارية.

وتضمنت الإصلاحات والمبادرات تيسير إجراءات بدء الأعمال التجارية ومزاولتها، وإتاحة إنجاز جميع الإجراءات الحكومية الموجهة لقطاع الأعمال من خلال وجهة واحدة، وتطوير إجراءات ممارسة الأعمال من خلال إعادة تصميم 100 رحلة استثمار في القطاعات المختلفة، وتحويل أكثر من 600 ترخيص إلى تراخيص فورية.

وشملت حزمة الإصلاحات والمبادرات المنفذة القطاع اللوجستي، والتعليمي، والصحي، والسياحي، وقطاع البيانات، إلى جانب عدد من القطاعات ذات الأولوية.

نتيجة العمل على الإصلاحات والمبادرات

حققت المملكة العربية السعودية قفزات متعددة في مؤشرات وتقارير التنافسية العالمية، نتيجة للإصلاحات والمبادرات التي نفذتها من خلال نموذجها الريادي في تطوير الجوانب الاقتصادية والتنموية، ومن ذلك تحقيقها المرتبة (3) على مستوى دول مجموعة العشرين والمرتبة (13) عالميا على مستوى (70) دولة في نسخة عام 2026 من تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، إلى جانب تحقيق مراتب متقدمة عالميا في عدد من المؤشرات الفرعية، حيث حققت المراتب العشر الأولى في 74 مؤشرا فرعيا.

ونتج عن تجربة المملكة الرائدة التي عملت عليها من خلال بلورة نموذج سعودي متميز للتنافسية، اختيار مجموعة البنك الدولي المملكة مركزا للمعرفة ونشر ثقافة الإصلاحات الاقتصادية عالميا، لتشكل تجربتها مسارا تستفيد منه دول أخرى حول العالم تسعى إلى تعزيز قدراتها التنافسية، بعد أن أثار هذا النجاح اهتمام عدد من الدول التي بادرت بطلب الاستفادة من الخبرات والمعارف النوعية التي طورتها المملكة، لمساعدتها في بناء نماذج تنافسية مشابهة.

المملكة ترسخ حضورها على خريطة السياحة العالمية

الرياض ـ واس: من شواطئ البحر الأحمر الممتدة غربا، مرورا بالمواقع التاريخية والثقافية، وصولا إلى المرتفعات الجبلية والوجهات الحضرية الحديثة، تتسع خريطة السياحة في المملكة بمنتجات متباينة في طبيعتها ومضامينها، لتقدم للزائر خيارات تجمع بين البحر والطبيعة والتراث والثقافة والترفيه، ضمن قطاع يشهد نموا متسارعا في حجم الوجهات وتنوع التجارب.

وتتجسد إحدى أبرز صور هذا التنوع على امتداد سواحل البحر الأحمر التي تتجاوز 1800 كيلومتر، وتضم أكثر من 1150 جزيرة، يحتفظ كثير منها بطبيعته البكر، فضلا عن منظومة غنية من الشعاب المرجانية وأكثر من 500 موقع للغوص، لتشكل هذه المقومات قاعدة واسعة للسياحة البحرية والرحلات والاستكشاف والرياضات المائية وتجارب المغامرة والاستجمام.

وضمن هذا الامتداد تتنامى وجهات ومشروعات سياحية تستثمر الخصائص الطبيعية للبحر الأحمر مع المحافظة على بيئته البحرية، ومن بينها وجهة البحر الأحمر بما تضمه من جزر ومنتجعات وتجارب متنوعة، وفي مقدمتها جزيرة شورى، التي ستحتضن عند اكتمالها 11 منتجعا عالميا، لتقدم نموذجا جديدا للضيافة المرتبطة بالطبيعة والبحر.

وتشهد وجهة «أمالا» توسعا في مرافق الضيافة والتجارب السياحية، مع افتتاح منتجع «ناموس أمالا» في منطقة تربل باي، الذي يضم 110 وحدات فندقية، و20 مسكنا خاصا، ويقدم مجموعة من الأنشطة المرتبطة بالضيافة والاستشفاء والبحر والإبحار والفروسية، ليصبح سادس المنتجعات التي تفتح أبوابها في الوجهة، بالتزامن مع استمرار تطوير مرافق الضيافة والمساكن والمراسي والمطاعم.

وفي مقابل المنتج البحري، تقدم المرتفعات والوجهات الجبلية في المملكة نمطا سياحيا مختلفا، مستندا إلى تنوع التضاريس والمناخ والطبيعة، بما يوسع خيارات الزائر بين الإطلالات الجبلية والمسارات والأنشطة الخارجية والقرى والمواقع التراثية، ويمنح مناطق المملكة قدرة على تقديم منتجات سياحية متباينة على مدار العام.

ويتصل بذلك حضور المواقع التاريخية والثقافية بوصفها عنصرا رئيسا في المشهد السياحي، إذ تمنح المدن والقرى التاريخية والمتاحف والمواقع الأثرية الزائر مساحة للتعرف على العمق الحضاري للمملكة، في الوقت الذي تضيف فيه الفعاليات والمهرجانات والمواسم والأنشطة الثقافية والترفيهية بعدا آخر للرحلة، بما يسمح ببناء برامج سياحية تجمع أكثر من نمط وتجربة في الزيارة الواحدة.

أما المدن السعودية، فتشكل محورا متناميا للسياحة الحضرية، مع تطور مرافق الضيافة والمطاعم والتسوق والترفيه والفعاليات، واتساع الخيارات المتاحة للزوار، لتتكامل الوجهات الحضرية مع المنتجات الطبيعية والثقافية والبحرية والجبلية، وتمنح السائح مسارات متعددة يمكن دمجها ضمن رحلة واحدة.

أكثر من 30 نوعاً من وحدات الإنارة تضيء المسجد النبوي وساحاته

المدينة المنورة ـ واس: تضم منظومة الإنارة في المسجد النبوي وساحاته أكثر من 30 نوعا من وحدات الإنارة، بإجمالي 138,650 وحدة، تتوزع في المصليات والأعمدة والأروقة ومختلف المواقع، لتوفر الإضاءة المناسبة في أرجاء المسجد وساحاته.

وتشمل المنظومة 301 نجفة في المصليات، إلى جانب 8219 وحدة إنارة موزعة على الأعمدة والأروقة، فيما تضم الوحدات المزخرفة 10,546 وحدة تحمل لفظ الجلالة، بتصاميم تتناغم مع الطابع المعماري والزخرفي للمسجد النبوي.

وتتكامل هذه الأنواع المتعددة ضمن منظومة واحدة، تراعي تنوع المساحات والمواقع، وتجمع بين وظيفة الإنارة والتفاصيل الجمالية التي تتناسب مع عمارة المسجد النبوي.

وتأتي هذه المنظومة ضمن أعمال العناية التي تنفذها الهيئة العامة للعناية بشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، التي تشمل متابعة مرافق المسجد النبوي وتجهيزاته، بما يسهم في تهيئته للمصلين والزائرين على مدار اليوم.

منطقة جازان.. إرث وطني وتنوع حضاري وثقافي يعزز قيمة التنمية الوطنية

جازان ـ واس: في منطقة جازان، لا تبدو الذاكرة شيئا محفوظا في صفحات الماضي، ولا حكاية تستعاد في المناسبات، بل حضورا حيا يسكن تفاصيل المكان، في مدرجات الجبال، وبيوت القرى، وأسواقها، ومزارعها، وسواحلها وجزرها، وفي أصوات الفنون الشعبية ومهارات الحرفيين، لتتوارث الأجيال ملامح هوية تشكلت من علاقة الإنسان بالأرض والبحر والبيئة.

ومن هذا التنوع، تشكلت خصوصية جازان، منطقة تتجاور فيها الجبال مع السهول والسواحل، وتطل جزرها على البحر الأحمر، فانعكس اختلاف البيئات على أنماط العمران وأشكال الحياة والمهن والعادات والفنون، وأنتج موروثا متنوعا لا يزال حاضرا في المشهد الثقافي والسياحي.

وتختصر قرية جازان التراثية جانبا من هذه الحكاية، إذ تقدم نماذج من البيئات الجبلية والتهامية والفرسانية، وتستعيد أنماطا من الحياة القديمة وأدواتها وحرفها، لتبدو القرية بمثابة مساحة يلتقي فيها الماضي بالحاضر، ويقدم فيها الموروث للأجيال والزوار في صورة حية.

وفي العمارة، تكشف البيوت القديمة عن قدرة الإنسان على التكيف مع محيطه، فلكل بيئة طابعها وموادها وتفاصيلها، من البيوت الجبلية إلى البيوت التهامية، وصولا إلى البيت الفرساني الذي تأثر تاريخيا بالحياة البحرية والتجارة، واستخدم في بنائه الحجر المرجاني والجص المحلي، مع تصاميم تتلاءم مع طبيعة المناخ في الجزر.

أما جزيرة فرسان، فتقدم صفحة أخرى من ذاكرة جازان، ففي قرية القصار التراثية تتجاور المنازل الحجرية والنخيل والآبار القديمة، وتحكي القرية جانبا من حياة سكان الجزر وعلاقتهم بالماء والزراعة والمواسم، حيث شيدت جدران منازل القرية من الحجارة المشذبة، فيما استخدمت جذوع النخيل وجريده ومواد محلية في أسقفها.

ولا تقف الذاكرة عند المباني، فالحرف اليدوية تمثل ذاكرة عملية أخرى، إذ احتفظت جازان بحرف توارثتها الأجيال، منها صناعة الفخار، ومنتجات سعف النخيل، والمنسوجات، وصناعة الأدوات والأواني التقليدية، إلى جانب أعمال أخرى ارتبطت بموارد البيئة المحلية، لتتحول مهارات الأمس إلى مكونات ثقافية واقتصادية قابلة للتجدد في الحاضر.

وفي الجبال، تستعيد الأرض جانبا آخر من الحكاية، حيث المدرجات الزراعية التي تعكس خبرة الإنسان في استثمار التضاريس وإدارة المياه، فيما يظل البن السعودي أحد أبرز النماذج التي تختصر العلاقة بين الإنسان والمزرعة، وتتحول معها الممارسة الزراعية المتوارثة إلى هوية ثقافية واقتصادية تمتد من الحقل إلى الأسواق والفعاليات السياحية والثقافية.